

القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن تدخل النيابة في قضايا الأحوال الشخصية

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠/٢/١٩٥٣ .

وعلى القرار الصادر في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية .

وعلى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية
واحالة الدعاوى التي تكون منظورة امامها الى المحاكم الوطنية وعلى الرسوم
بقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
والاجراءات المتعلقة بها .

• وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية .

• وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

• وبناء على ماعرضه وزير العدل .

اصدر القانون الآتى

مادة ١

يجوز للنياية العامة ان تتدخل في قضايا الاحوال الشخصية التي تختص
بها المحاكم الجزئية بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .

وعليها ان تتدخل في كل قضية اخرى تتعلق بالاحوال الشخصية او الوقف
والا كان الحكم باطلا .

ويجرى على التدخل احكام الباب الرابع من الكتاب الاول من قانون
المرافعات المدنية والتجارية .

(م ١٣ - قانون)

لما كان الشارع قد أخرج - بمقتضى المادة الثامنة من قانون الألفاء - من اختصاص المحاكم الجزئية دعاوى النسب في غير الوقت والطلاق والخلع والمباراة والفرقة بين الزوجين بجميع اسبابها وادخلها في اختصاص المحاكم الابتدائية قد وضع في اعتبارة أن تختص هذه المحاكم دون المحاكم الزنية بهذه الدعاوى لما لها من شأن *

لما كان ذلك كان وجوب تدخل النيابة العامة في القضايا الجزئية لاسموسغ له فمن أجل ذلك رأى جعل تدخلها في هذه الأقضية جوازيا كى تباشرة وفق مقتضى الحال ووجوبيا فيما عداها (مذكرة إيضاحية) .

وبذلك يكون للنيابة حرية الخيار بين التدخل أو عدم التدخل في القضايا الجزئية *

لكن اذا استؤنفت القضية الجزئية الى المحكمة الاستثنائية وجب عليها التدخل وهو ما عليه العمل الان بالمحاكم (١) *

والبطلان المترتب على عدم تدخل النيابة في كل دعوى يوجب القانون تدخلها فيها من دعاوى الأحوال الشخصية والوقف هو بطلان حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم يطلبه الخصوم أو النيابة نفسها (٢) .

وجرى قضاء محكمة النقض على أنه كلما كان النزاع متعلقا بأصل الوقف أو بأنشائه أو بشخص المستحق فيه مما كانت تختص به المحاكم الشرعية واصبح الاختصاص بنظره للمحاكم عملا بالقانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ الصادر بالغاء المحاكم الشرعية فإن تدخل النيابة يكون واجبا عند نظر هذا النزاع والا كان الحكم الصادر فيه باطلا يستوى في ذلك أن تكون الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية واثرت فيها مسألة متعلقة بالوقف (٣) *

(١) يراجع كتابنا قوانين الاجراءات في مسائل الأحوال الشخصية طبعة سنة ١٩٥٨ ص ٦٢٩ .

(٢) حكم محكمة النقض جلسة ١٩/١/١٩٥٦ السنة السابعة العدد الأول ص ١١٧ .

(٣) حكم محكمة النقض جلسة ٢٢/٥/١٩٦٨ السنة ١٩ العدد الثانى ص ٩٩٥ .

وتعتبر النيابة ممثلة في الدعوى متى قدمت مذكرة براياها فيها ولا يتعين حضورها الا اذا نص القانون على ذلك (١) .

ومتى كان ممثل النيابة قد قدم مذكرة براياها طلب فيها احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات النسب المدعى به ثم فوض الراى للمحكمة بعد سماع الشهود فان النيابة بذلك تكون - وعلى ماجرى به قضاء محكمة النقض (٢) - قد أبدت رأياها في القضية بما مؤاده تفويض الراى للمحكمة في تقدير اقوال الشهود .

واغفال اسم عضو النيابة الذى أبدى راية في الدعوى عند الحكم فيها لا يترتب عليه البطلان بمفهوم المخالفة للمادة (١٧٨) (٣) فقرة ٢ / من قانون المرافعات رقم ١٣ سنة ١٩٦٨ وقد جاء في المذكرة الايضاحية أن المشروع لم يرتب على عدم ذكر اسم عضو النيابة الذى أبدى راية في القضية في الحكم البطلان لأن ذكر اسمه ليس بيانا أساسيا مادامت النيابة قد أبدت فعلا رأياها في مذكرتها وثبت ذلك في الحكم . وعلة ذلك هي التقليل من حالات البطلان .

وبديهى أنه يجوز للنيابة أن ترفع بنفسها دعوى الحسبة كتلك التى يراد بها التفريق بين اثنين زواجهما فاسد ، اذ الحسبة فى اصطلاح فقهاء المسلمين (٤) هي أمر بمعروف اذا ظهر تركه ونهى عن منكر اذا ظهر فعله ولا تحتاج دعوى الحسبة الى إذن أو تفويض فهي حق بل واجب على كل فرد أن يمارسها درءا للمفاسد واصلاحا لثأان جماعة المسلمين ويكون للنيابة العامة من باب اولى أن ترفع هذه الدعوى وهي المسئولة عن المحافظة على مصلحة المجتمع وحماية افراده .

مادة ٢

في الاحوال التى يجوز فيها استئناف الاحكام والقرارات الصادرة في القضايا المشار اليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة يجوز للنيابة العامة

(١) راجع المادة ٩١ من قانون المرافعات المدنية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ .

(٢) حكم محكمة النقض جلسة ١٩٦٨/٢/٢٨ السنة ١٩ العدد الاول ص ٤١٢ و ٤١٣ .

(٣) المادة ١٧٨ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ معدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ .

(٤) حكم محكمة النقض جلسة ١٩٦٦/٣/٣٠ السنة ١٧ العدد الثانى ص ٧٨٢ .

الظعن بهذا الطريق طبقا لما نص عليه في المادتين ٨٧٥ و ٨٧٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية •

أحالت المادة الثانية من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ على المادة الأولى
فقرة ٢ فيما يجوز للنيابة العامة استئنافا من أحكام وقرارات تتعلق بمسائل
الأحوال الشخصية والوقف •

ومؤدى هذا أنه لا يجوز للنيابة استئناف الأحكام والقرارات الصادرة
من المحاكم الجزئية ولها حق استئناف ما عدا ذلك من أحكام وقرارات وبعبارة
أخرى للنيابة العامة الحق في استئناف الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم
الكلية وتلك الصادرة من هيئة التصرفات بصفة ابتدائية •

وبصدور القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت النيابة العامة طرفا
أصليا في قضايا الأحوال الشخصية التى لاتختص بها المحاكم الجزئية ومن ثم فإنها -
وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض (١) تكون في مركز الخصم العادى ويحق
للخصم أن يعقب عليها ولايسرى في شأنها حكم المادة / ٩٥ من قانون المرافعات
القائم فيما نصت عليه من أنه « في جميع الدعاوى التى تكون فيها النيابة العامة
طرفا منضمّا لا يجوز للخصوم بعد تقديم أقوالها وطلباتها أن يطلبوا الكلام
ولا أن يقدموا مذكرات جديدة وإنما يجوز لهم أن يقدموا للمحكمة بيانا كتابيا
لتصحيح الوقائع التى ذكرتها النيابة » اذ هى لاتسرى وعلى مايبين من عبارتها
الاحيث تكون النيابة طرفا منضمّا •

وقضت محكمة النقض (٢) بأن اعتبار النيابة العامة طرفا أصليا في قضايا
الأحوال الشخصية التى تختص بها المحاكم الابتدائية مؤداه تخويلها ما للخصوم
من حق الظعن في الأحكام بطريق الاستئناف والنقض •

وقد أحالت المادة الثانية على المادة ٨٧٥ من قانون المرافعات المدنية
وهى التى تنص على أن ميعاد الاستئناف هو خمسة عشر يوما من تاريخ النطق
بالحكم اذا كان حضوريا وهو يعتبر دائما حضوريا بالنسبة للنيابة العامة .

(١) حكم نقض جلسة ١٩٧٦/١١/٣ الظعن رقم ١٩ لسنة ٤٥ ق احوال
شخصية السنة ٢٧ ص ١٥١٦ .

(٢) حكم نقض جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣ الظعن رقم ٣٢ لسنة ٤٤ ق احوال
شخصية السنة ٢٨ ص ٥٥٦ •

ويرفع الاستئناف من النيابة العامة بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون (المادة / ٨٧٧ من قانون المرافعات المدنية) .
وإذا كانت النيابة العامة تتدخل في دعاوى الاحوال الشخصية والوقف لتنضم الى أحد الخصمين دون أن تكون خصما أصليا فليس لها بداهة أن تتمسك بالدفع الشككية إذا لم يتمسك بها من تقررت لمصلحته من طرفي الدعوى وهي الدفع التي تسقط إذا لم تبد قبل الكلام في الموضوع (١) .

مادة ٣

للخصوم وللنيابة العامة الطعن بطريق النقض في الأحكام والقرارات المشار إليها في المادة السابقة ، وذلك طبقا لنص المادة ٨٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

إباحث المادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ للخصوم وللنيابة العامة الطعن بطريق النقض في الأحكام والقرارات المنوّه عنها في المادة الثانية وذلك طبقا لنص المادة ٨٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

وأجراءات الطعن بالنقض لايراعى فيها - على ما جرى به قضاء محكمة النقض (٢) - الا نوع الحكم ذاته ومن أى جهة صدر ، لأن الطعن بالنقض انما ينصب على الحكم المطعون فيه فاذا صدر من المحكمة المدنية حكم في مسألة تتعلق بالاحوال الشخصية مما لايدخل في اختصاصها تعين عند الطعن في حكمها اتباع الاجراءات المقررة للطعن في المواد المدنية واذا صدر من محكمة الاحوال الشخصية حكم في نزاع مدني مما لايدخل في اختصاصها تعين عند الطعن بالنقض اتباع الاجراءات المنصوص عليها في المواد ٨٨١ ومابعدها من قانون المرافعات المدنية والذي يحدد نوع المحكمة هو كيفية تشكيلها .

مادة ٤

يلغى كل نص يخالف احكام هذا القانون .

مادة ٥

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٥٦ . صدر في ١٢/٢١/١٩٥٥

(١) راجع المادة/١٠٨ من قانون المرافعات المدنية .

(٢) حكم محكمة النقض جلسة ١٥/١/١٩٥٩ للسنة العاشرة ص ٥٨ .

ملحوظة : اجراءات ومواعيد الطعن بالنقض وفقا لحكم المادة ٨٨١ بالنسبة للخصوم يمكن تلخيصها فيما يأتي :